الفصل السابع

التكلفة والعائد عن الاستثمار فى التعليم

يركز هذا الفصل على التكلفة والعائد عن الاستثمار فى التعليم. وتكلفة التعليم قد تكون خاصة أى من قبل الأفراد وتكلفة اجتماعية أى من قبل المجتمع. والعائد قد يكون متعلقا بالعائد الخاص أى الذى يعود على الفرد المتعلم أو قد يكون عائدا عاما أى يتعلق بالمنافع التى تعود على المجتمع من الاستثمار فى التعليم.

ونتناول موضوع التكلفة والعائد عن الاستثمار فى التعليم من الجوانب الآتية:

١- التفاوت الملحوظ لتكاليف التعليم بالنسبة للطالب فى مراحل التعليم المختلفة.

٢- مقارنة بين التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم.

٣- العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق التعليمى.

٤- بعض النتائج عن معدلات العائد عن الاستثمار فى التعليم.

وسوف نتناول كل بند من البنود المذكورة بشىء من التفصيل.

obeikandl.com

أولا: التفاوت الملحوظ لتكاليف التعليم بالنسبة للطالب فى مراحل التعليم المختلفة:

من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى كثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم فى مرحلة التعليم الثانوى، وتصل إلى أرقام فلكية إذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى (جدول ٧-١)

ويوضح الجدول المذكور أن التلميذ فى مرحلة التعليم الجامعى فى دول فقيرة مثل الدول الأفريقية شرقا وغربا يتكلف حوالى ١٠ أضعاف متوسط نصيب الفرد من الدخل. هذا فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الطلاب المسجلين فى الجامعات إلى أقل من ١٪ من عمر الأفراد فى فئة عدد طلاب الجامعات. وتبلغ تكلفة طالب الجامعة حوالى ٤٨ مرة تكلفة تلميذ الإبتدائى. أما بالنسبة للتعليم الثانوى فإن التكلفة تبلغ أقل من ٤ مرات تكلفة تلميذ الإبتدائى (فى دول شرق أفريقيا). وإذا أخذنا مجموعة الدول النامية ككل فإننا نجد أن طلاب الجامعات يكلفون أكثر من ٢٦ مرة ما يتكلفه تلميذ الإبتدائى، وأن تلميذ الثانوى يكلف حوالى ٣ مرات ما يتكلفه تلميذ الإبتدائى[1].

أما إذا نظرنا إلى الدول الصناعية المتقدمة (وهى مجموعة دول OECD) فإننا نجد أن طالب الجامعة يكلف حوالى ٢,٥ مرة ما يكلفه تلميذ الإبتدائى، وأن تلميذ الثانوى يكلف تقريبا ما يكلفه تلميذ الإبتدائى.

---

(1) G.Psacharopoulos & Maureen Woodhall, Op. cit., p. 19.

(٢) يقدر أن تكلفة طالب الجامعة فى مصر فى المتوسط تصل إلى حوالى ٢٠٠٠ جنيه مصرى، فى حين أن متوسط تكلفة تلميذ الابتدائى ١٦٠ جنيه والاعدادى ١٣٧ جنيه والثانوى العام ١٩٦ جنيه (راجع جدول ٦-٢).

جدول(٧-١)

متوسط التكلفة التعليمية للفرد الواحد فى مراحل التعليم المختلفة

كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى

وكذلك نسبة الطلاب المسجلين فى مناطق العالم المختلفة

(فى الفترة ٧٦ - ١٩٧٩)

المنطقة الجغرافية	الابتدائى		الثانوى		العالى	
	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب
أفريقيا:						
شرق أفريقيا	١٩	٧٣	٦٨	١٣,٦	٩٠٧	٠,٦٧
غرب أفريقيا	٢٥	٤٣	١٠٢	٩	٨٣٨	٠,٧٣
أسيا:						
شرق أسيا والباسفيك	١١	٩٢	١٩	٣٩	١١٨	٦,٠
جنوب أسيا	٨	٦٧	١٦	١٧	١١٩	٢,٥٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩,٣	٩٢	١٥	٣٨	٨٨	٦,٠
متوسط البلدان النامية:	١٤	٧٥	٤١	٢٥	٣٧٠	٣,٣٠
متوسط الدول الصناعية	٢٢	١٠٠	٢٤	٨٠	٤٩	٢١,٠

المصدر:

G. Psacharopoulos & M. Woodhall Education for Development, The World Bank, 1985, Table 7-4, p. 186.

نقلا عن:

Manual Zumelman, Educational Expenditures in the 1970s. Washington D.C., World Bank, Education Department, 1982, p. 49.

ونخلص من ذلك إلى أن الموارد المخصصة للتعليم فى البلدان النامية يوجه غالبيتها إلى طلاب التعليم العالى رغم إنخفاض نسبتهم إلى مجموع الطلاب. أما التعليم الإبتدائى وهو ما يعرف بمرحلة التعليم الأساسى فإنها لا تحظى إلا بالقليل جدا من الأموال المخصصة للتعليم مع أن العكس يجب أن يكون كما هو الحال فى البلدان الصناعية.

وترجع أسباب إرتفاع نسبة الإنفاق على التعليم العالى فى البلدان النامية إلى الآتى:

(١) إرتفاع تكاليف الجامعات وخاصة الكليات العملية وإنخفاض نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس وذلك لمحاولة الإرتفاع إلى المستوى الموجود فى البلدان المتقدمة.

(٢) قلة عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات (بإستثناء مصر وعدد قليل من الدول الأخرى).

(٣) إهتمام الكثير من الدول النامية بإنشاء وتجهيز الجامعات، ويعتبرونه مظهرا حضاريا وعلامة من علامات التقدم.

(٤) النظر إلى التعليم العالى على أنه ضرورة إجتماعية ونوع من أنواع المفاخرة Prestige وهذا واضح فى مصر، وذلك على عكس الحال فى كثير من الدول الصناعية والدول الإشتراكية.

(٥) إنتشار المجانية فى التعليم العالى رغم إرتفاع تكاليفه على نحو ما تقدم. والمثال واضح فى مصر حيث أن هناك مجانية التعليم فى كل المراحل ولكن طالب التعليم الجامعى يكلف الكثير (وخاصة فى الكليات العملية) بالمقارنة بتلاميذ المدارس الإبتدائية وحتى الثانوية.

ثانيا: مقارنة بين التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم:

١- التكلفة النسبية لمراحل التعليم المختلفة:

تم توجيه الكثير من الإنتقاد فى السنوات الأخيرة للمفارقات الكبيرة بين تكاليف تعليم التلميذ فى مراحل التعليم المختلفة فى البلدان النامية. ويتضح ذلك بصفة خاصة عند مقارنة تكاليف التعليم الخاصة بمرحلة التعليم الثانوى أو الجامعى، بمرحلة التعليم الإبتدائى.

وتبين دراسة مقارنة قام بها أحد خبراء البنك الدولى فى السبعينات (جدول ٧-٢)

الفوارق بين ما يتكلفه طالب الجامعة أو التعليم الثانوى فى سنة واحدة، وما يتكلفه تلميذ الإبتدائى فى السنة الواحدة فى كل من البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية. ويتضح من الجدول أنه فى البلدان الصناعية الثلاثة (وهى الولايات المتحدة، إنجلترا، ونيوزيلنده) كانت التكاليف النسبية لتعليم التلميذ فى الثانوى لسنة الواحدة تساوى تكاليف تعليم ٦,٦ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة الواحدة. أما بالنسبة لمرحلة التعليم العالى فإن التلميذ الواحد فى السنة يكلف ما يعادل تكاليف ١٧,٦ تلميذ فى مرحلة التعليم الإبتدائى. هذا عن الدول الصناعية المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية كما يتضح من الجدول فإن الفوارق فى التكاليف تصبح ضخمة. إذ يتضح أن ما يتكلفه تلميذ واحد فى الثانوى فى السنة فى هذه الدول يعادل ما يتكلفه ١١,٩ تلميذ فى مرحلة التعليم الإبتدائى. ويصبح الفارق أكثر ضخامة فى حالة المقارنة الخاصة بالتكاليف النسبية فى مرحلة الجامعة، حيث أن كل طالب فى الجامعة فى السنة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٨٧,٩ تلميذ فى مرحلة التعليم الإبتدائى فى السنة. وفى الكثير من الدول الأفريقية (مثل سيراليون، مالاوى، كينيا، تنزانيا) فإن كل طالب فى الجامعة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٢٨٣ تلميذ فى مرحلة التعليم الإبتدائى فى السنة.

جدول(٧-٢)

تكاليف التعليم النسبية للطالب فى السنة

فى مراحل التعليم المختلفة فى مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية

مجموعات الدول	التكاليف النسبية	
	ثانوى/ إبتدائى	عالى/ إبتدائى
الولايات المتحدة، انجلترا، نيوزيلندا	٦,٦	١٧,٦
الملايو، غانا، كوريا الجنوبية، كينيا، أوغندا، نيجيريا، الهند	١١,٩	٨٧,٩

المصدر:

Michael P. Todaro, Economic Development in the Third World, London, New York, Longman.. The Fourth Edition, 1989, p. 335.

نقلا عن:

G. Psacharopoulos, The Returns to Education: An International Comparison (Amsterdam: Elsevier, 1972), Table 8.2.

ولما كان عدد التلاميذ المسجلين فى الجامعات فى أكثر من نصف عدد البلدان النامية، هى أعداد قليلة بالمقارنة بعدد التلاميذ فى مرحلة التعليم الإبتدائى أكثر من ١٠٠ (إبتدائى): ١ (جامعى)[١] فإننا نخلص من ذلك إلى أن الدول النامية قد أنفقت الجانب الأكبر من ميزانيتها التعليمية على عدد قليل من الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا. ويمكن الإستدلال على ذلك بسهولة فى مصر إذا نظرنا إلى إرتفاع كثافة التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى (الإبتدائى والإعدادى)، والإضطرار إلى تشغيل معظم المدارس الإبتدائية الحكومية ثلاث فترات فى اليوم الواحد. بينما تقل الحاجة إلى ذلك فى مرحلة التعليم الثانوى حيث يتم تشغيل المدارس فترتين فقط ومع إنخفاض نسبى فى كثافة الفصول. ويتحسن الوضع كثيرا فى مرحلة الجامعة بالنسبة للكليات العملية. حيث يقل عدد الطلاب بصورة ملحوظة ويزداد أعضاء هيئة التدريس.

ومن الجدير بالذكر فإنه خلال الثلاثين عاما الماضية أخذت الحكومات المصرية المتعاقبة تعطى أهمية أكثر للتعليم الجامعى والمعاهد العليا وفى التعليم ما بعد مرحلة الشهادة الجامعية الأولى (الماجستير والدكتوراه فى الداخل والخارج) بينما تقتر كثيرا فى الأموال المخصصة للتوسع فى مرحلة التعليم الأساسى. والنتيجة واضحة تماما حيث يوجد فائض كبير فى الخريجين من حملة الشهادات الجامعية بينما توجد ندرة فى اليد العاملة من حملة الشهادات الإبتدائية (الذين يعرفون القراءة والكتابة).

٢- العائد النسبى لمراحل التعليم المختلفة:

ونأتى الان لمقارنة الفرق فى العائد النسبى الذى يحصل عليه الحاصل على مؤهل ثانوى بالمقارنة بالحاصل على مؤهل ابتدائى فقط. وكذلك الحاصل على مؤهل عالى بالمقارنة بزميله الحاصل على مؤهل ابتدائى فى السنة فى كل من البلاد الصناعية والبلدان النامية، فنجد أنه بالنسبة للدول الصناعية (جدول ٧-٣) أنها تصبح ١,٤ فى الحالة الأولى، ٢,٤ فى الحالة الثانية، أى أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ١,٤ دخل زميله الحاصل على التعليم الإبتدائى فقط. وأن

---

(١) بينما تصل هذه النسبة إلى أقل من ١٠ (ابتدائى): ١ (جامعى) فى البلدان الصناعية المتقدمة.

الحاصل على مؤهل عالى يحصل على دخل يساوى ٢,٤ مرة دخل الحاصل على الشهادة الإبتدائية.

أما بالنسبة للبلدان النامية المذكورة فى الجدول (وهى تمثل حالة تنطبق على معظم البلدان النامية ومنها مصر) فإننا نجد أن الفوارق تصبح أكبر منها فى حالة البلاد الصناعية المذكورة. إذ أننا نجد أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ٢,٤ مرة دخل الحاصل على التعليم الابتدائى فقط. أما الحاصل على مؤهل عالى فإن دخله فى السنة يساوى ٦,٤ مرة دخل الحاصل على مؤهل التعليم الابتدائى فقط.

جدول(٧-٣)

معدلات العائد المتوسط النسبى

للفرد فى السنة عند مستويات التعليم المختلفة فى مجموعة من الدول

مجموعات الدول	التكاليف النسبية	
	ثانوى/ إبتدائى	عالى/ إبتدائى
الولايات المتحدة، كندا، انجلترا	١,٤	٢,٤
الملايو، غانا، كوريا الجنوبية، كينيا، أوغندا، نيجيريا، الهند	٢,٤	٦,٤

المصدر:

المرجع السابق صفحة ٣٣٦.

والملاحظة الأولى – ونحن نقارن بين الأوضاع فى البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية – أن الفوارق فى الدخول بين مستويات التعليم ليست كبيرة. وأكثر من هذا فإن المرتب الأساسى فى البلاد الصناعية للحاصل على التعليم الإبتدائى يعتبر معقولا بحيث يضمن للشخص عيشا كريما. ونظرا لعدم وجود فارق كبير بين دخل الشخص الذى يحصل على مؤهل بسيط (التعليم الأساسى مثلا والذى يحصل عليه عند سن ١٥ سنة) والحاصل على مؤهل عالى (والذى يحصل عليه عند سن ٢٢ سنة)، أضف

إلى ذلك تحمل الطالب بالقدر الأكبر من مصروفات التعليم العالى الباهظة، وكذلك عدم وجود أى تمييز إجتماعى أو قيود فى الترقى تواجه الحاصلين على مؤهلات بسيطة أو متوسطة، فإن كثيرا من الطلاب يتجهون إلى العمل فور إنتهاء مرحلة التعليم الأساسى (أى عند سن ١٥ سنة).

أما فى الدول النامية ومن بينها مصر فإنه يوجد فارق كبير بين دخل الحاصل على مؤهل بسيط والحاصل على مؤهل جامعى، هذا فضلا عن الدعم الكبير للتعليم العالى (أو المجانية الكاملة كما هو الحال فى مصر)، كذلك القيود الموضوعة أمام ترقى الحاصلين على مؤهلات بسيطة إلى المستويات الوظيفية العليا، هذا بالإضافة إلى التمييز الإجتماعى المتحيز ضدهم. لكل هذه الإعتبارات فإن الغالبية العظمى من الطلاب يفضلون الإستمرار فى الدراسة حتى الحصول على الشهادة الجامعية. ومن هذا بدأت المشاكل فى الظهور وهى تتعلق بالفائض الكبير من حملة الشهادات الجامعية من التخصصات المختلفة، وإضطرار الكثيرين منهم إلى قبول أعمال لا تحتاج إلى المؤهل الجامعى. مما يمثل ضياعا وإسرافا فى الموارد الإقتصادية النادرة فى المجتمع.

ثالثا: العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق التعليمى[1]

١- التعريفات:

نعرف أولا المقصود بالعوائد والتكاليف الخاصة والإجتماعية المتعلقة بالإنفاق على التعليم. ونبدأ أولا بموضوع التكاليف.

---

(١) د. المرسى السيد حجازى، "الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الأسكندرية، ١٩٧٦ وكذلك "مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة" لنفس المؤلف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٧، الباب الرابع عن اقتصاديات التعليم

تكاليف التعليم:

ونتكلم أولا عن التكاليف الخاصة Private Cost وهى التى يتحملها الطالب أو أسرته أو الاثنين معا نتيجة الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية. وعناصر هذه التكاليف هى:

(أ) رسوم التعليم فى المدارس والجامعات.

(ب) قيمة الكتب والأدوات الأخرى.

(جـ) الدخل الذى يضحى به الفرد الذى فضل الاستمرار فى التعليم وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة Opportunity Cost، وعدم قبول عمل يعطيه دخلا وفى سن صغير (١٢ – ١٥ سنة مثلا) وإنتظاره حتى التخرج من الجامعة مثلا وحصوله على المؤهل العالى وذلك عند سن ٢٢ – ٢٣ سنة.

ويخصم من تكاليف التعليم أى مساعدات مالية أو منح أو دعم يحصل عليه الطالب خلال سنوات تعليمه.

التكاليف العامة للتعليم Social Costs. ولما كانت نفقات التعليم باهظة فإن الرسوم التى يدفعها التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة لا تغطى إلا جزءا يسيرا من التكاليف الكلية للتعليم. وإذا كانت الدولة تتبع سياسة مجانية التعليم – كما هو الحال فى مصر – فإن تكاليف التعليم تقع كلها بالكامل على عاتق الدولة (أو دافعى الضرائب بمعنى أدق). ومدى مساهمة الدولة فى نفقات التعليم يختلف من دولة إلى أخرى على حسب مدى الأخذ بنظام مجانية التعليم، وهل المجانية قاصرة على مرحلة التعليم الأساسى مثلا، أم أنها تشتمل على مستويات التعليم التى تلى ذلك. كذلك فإننا نجد أنه فى البلدان الصناعية تحصل الجامعات على تبرعات سخية من جانب الشركات الصناعية والأثرياء. كذلك فإن الطلبة يتحملون بجزء هام من تكاليف تعليمهم، وتتحمل الدولة نصيبا ملحوظا من تكاليف العملية التعليمية.

الفوائد من التعليم Benefits from Education

(أ) الفوائد الخاصة Private Benefits

وتسمى أيضا بالمنافع الخاصة وهى الفوائد التى يحصل عليها الفرد نتيجة

تعلمه. وذلك بسبب الزيادة فى مقدرته على الكسب فى المستقبل. وذلك نتيجة لزيادة إنتاجية الفرد المتعلم، أو نتيجة لقدرته على إنتاج سلع جديدة أو نتيجة للعاملين معا. وعند الحديث على العوائد الخاصة بالاستثمار فى التعليم فإنه يجب أن ننوه أن هناك استثناءات، بمعنى أن بعض الأفراد ممن حصلوا على مستوى تعليمى متواضع أمكنهم تحقيق ثروات ضخمة. كذلك فإن هناك من فشلوا فى إكمال مراحلهم التعليمية، وانخرطوا فى الأعمال الحرة المختلفة وحققوا نجاحا كبيرا يحسده عليهم حملة الشهادات العليا.

ولكنه يجب النظر إلى هذه الحالات على أنها استثناءات وتبقى القاعدة العامة السليمة، وهى أن الأفراد من حملة المؤهلات البسيطة يحققون دخلا أقل من حملة المؤهلات المتوسطة، وهؤلاء يحققون دخلا أقل من الدخل الذى يحققه الحاصلون على مؤهلات جامعية وهكذا.

(ب) الفوائد العامة: Social Benefits

أما الفوائد العامة للتعليم فإنها تتمثل فى الفوائد التى تعود على المجتمع من تعلم أفراده. وبدون الخوض فى تفاصيل كثيرة فإن المجتمعات المتقدمة فى العالم سواء المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الصناعية الاشتراكية، أو المجتمعات الحديثة التصنيع فى جنوب شرق أسيا أو غيرها من دول أمريكا اللاتينية، فإن هناك إجماعا على أن تقدم هذه الدول يرجع إلى حد بعيد إلى الاهتمام الكبير بالتعليم من جانب حكومات هذه الدول. وبالطبع فإن هناك عوامل أخرى كثيرة لتقدم هذه البلاد إلا أن التعليم يصقل المزايا الأخرى التى يتمتع بها أفراد المجتمع. ومن الفوائد العامة للتعليم النضج السياسى لدى الجماهير، وشعورهم بالانتماء الوطنى، والسلوك الحضارى الراقى، والتصرفات الاستهلاكية الواعية، والحد من الانجاب وارتفاع المستوى الصحى، وإلى غير ذلك من الصفات الراقية. وهذه الفوائد العامة تفوق بكثير الفوائد الخاصة من التعليم التى تتمثل فى المكسب الخاص الذى يعود على الشخص المتعلم.

٢- مسار التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة:

من الملاحظ أنه فى الدول النامية تزداد التكلفة الاجتماعية للتعليم The Social

Cost of Education بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى السلم التعليمى. هذا فى الوقت الذى تزداد فيه التكاليف الخاصة Private Costs – وهى التكاليف التى يتحملها الطالب بنفسه – ببطء أو حتى قد تتعرض للإنخفاض.

ومن الجدير بالذكر فإن اتساع الفجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة يشجع على ازدياد الطلب على التعليم العالى. وأوضح مثال على ذلك هو الوضع فى مصر حيث الاقبال الكبير جدا على الجامعات والذى يرجع جزئيا إلى مجانية التعليم. وحتى الطلاب الذين لا يحصلون على مجموع كاف لدخولهم الجامعة أو كان مجموعهم لا يؤهلهم للدخول إلى احدى كليات القمة (الطب، الصيدلة، الهندسة) كما يسميها الطلاب عادة، فإن أولياء الأمور يذهبون إلى أخر الدنيا لالحاق أبنائهم فى احدى الجامعات الأجنبية لعام واحد، ثم يقومون بتحويل أبنائهم فى العام التالى إلى الكلية التى يرغبونها فى الجامعات المصرية.

ويلاحظ أن انخفاض التكلفة التى يتحملها الطالب فى المستويات العليا من التعليم (أو فى حالة وجود مجانية كاملة كما هو الحال فى الجامعات المصرية) فإن الطلب على التعليم الجامعى يصبح طلبا مفرطا Excessive demand. ويصبح لدينا أعداد متزايدة من الخريجين تفوق بكثير عدد الوظائف المتاحة. ويرجع ذلك إلى أن قدرا كبيرا من الموارد أصبح يوجه للتعليم العالى، هذا فى الوقت الذى تقل فيه الأموال العامة أو الموارد الاقتصادية المطلوبة لخلق عدد كاف من الوظائف لتشغيل الخريجين.

ويوضح شكل (٧–١) الفوارق بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية)، وكذلك العائد الخاص والعام (أو الاجتماعى) من التعليم عند مراحله المختلفة (الابتدائى، والثانوى، والعالى). ويوضح هذا الشكل كيف أن الفارق الكبير بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية) يمكن أن يؤدى إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية عندما تصبح العوائد الخاصة للأفراد أعلى بكثير من العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع من استثمار أمواله فى التعليم.

ويبين الشكل (٧–١–أ) العائد الخاص المنتظر الحصول عليه عند مراحل التعليم المختلفة بالمقارنة بالتكاليف التى يتحملها الطالب. ويلاحظ من الشكل أن التلميذ كلما

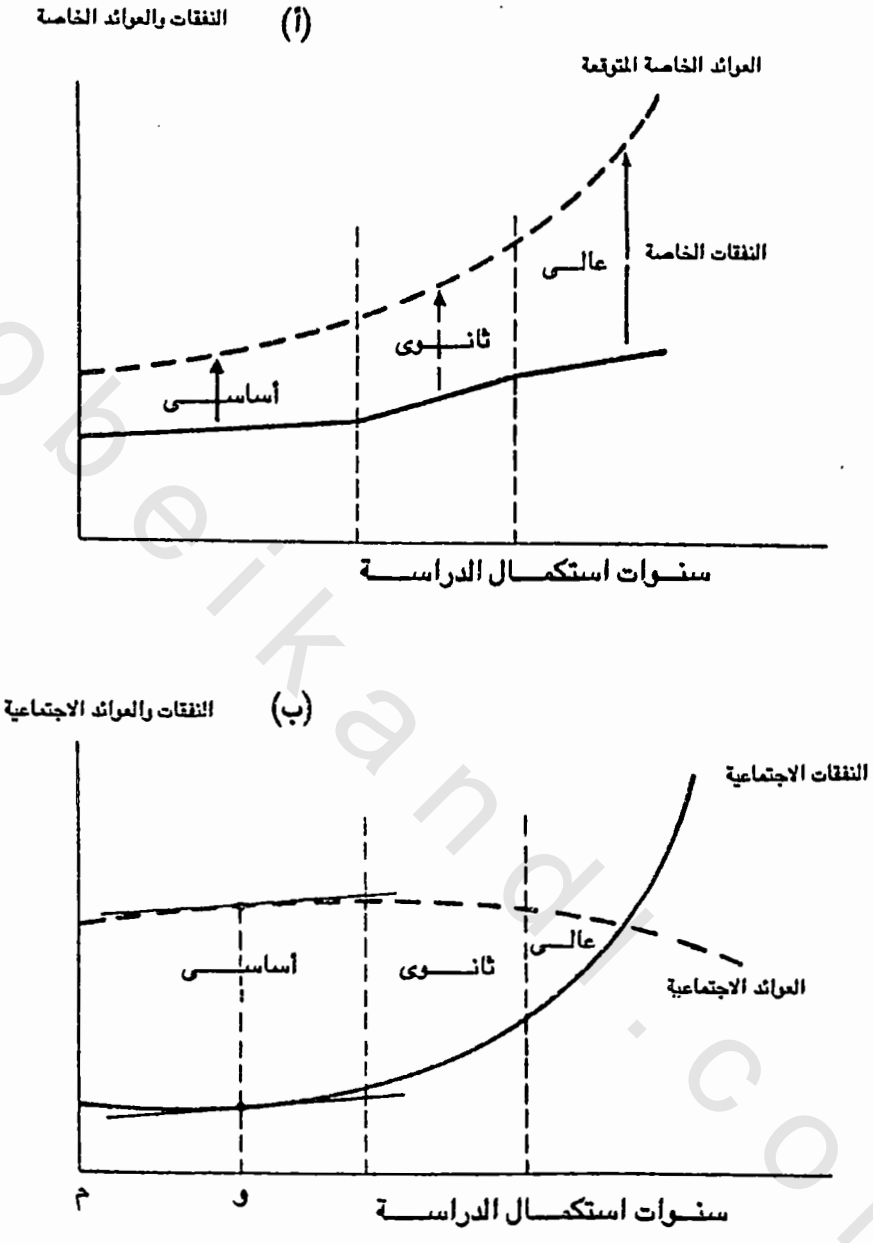

شكل(٧-١)

العوائد والنفقات الخاصة والاجتماعية

من الاستثمار فى التعليم بمراحـــله المختلفـــة

المصدر:

Michael P. Todaro, Economic Development in the Third world, P. 342

أنهى مرحلة جديدة من مراحل تعليمه فإن العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل أسرع من المعدل الذى تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التى يتحملها. ويرجع ذلك إلى مجانية التعليم أو دعم التعليم من كل الحكومات كما هو الوضع الشائع فى معظم البلدان النامية. ويحصل الطالب على أقصى عائد ممكن Maximum Return عند المستوى من التعليم الذى يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر والتكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب أقصى ما يمكن. ويكون ذلك (كما يتضح من شكل ٧-١-أ) فى مرحلة التعليم الجامعى ثم الدراسات العليا (فى حالة توفرها بالمجان كما هو الحال فى مصر). وهذا يفسر لنا الاقبال الشديد فى مصر على التعليم الجامعى والدراسات العليا.

أما الشكل (٧-١-ب) فإنه يوضح العائد الاجتماعى الذى يحصل عليه المجتمع وكذلك التكلفة الاجتماعية التى يتحملها عند كل مستوى من مستويات التعليم. ويلاحظ من الرسم أن منحنى العائد الاجتماعى يرتفع بسرعة فى البداية، وهذا يرجع إلى تحسن انتاجية الأفراد عند حصولهم على الشهادة الابتدائية واشتغالهم فى الزراعة وغيرها من الحرف والنشاطات التقليدية. وبالطبع فإن هذا القسط من التعليم الاساسى يجعل الأفراد أفضل كثيرا من الأفراد الأميين.

أما بعد تخطى هذه المرحلة، فإن العائد الاجتماعى الحدى Marginal Social Benefit الذى يتحقق من الحصول على مزيد من التعليم يزداد ولكن بمعدل متناقص at adecreasing rate وهذا يفسر لنا تناقص ميل منحنى العائد الاجتماعى. وهذا يتضح من تناقص ميول المماسات لمنحنى العائد الاجتماعى كلما اتجهنا من اليسار إلى اليمين. ويعبر ميل المماس عن العائد الاجتماعى الحدى.

ومن ناحية أخرى فإن منحنى التكلفة الاجتماعية يرتفع ببطء فى السنوات الأولى من التعليم (وهى سنوات التعليم الاساسى أو الابتدائى)، ولكنه يأخذ فى الارتفاع بشكل أسرع عند المستويات الأعلى من التعليم. ويتضح ذلك بجلاء من تزايد ميول المماسات لمنحنى التكلفة الاجتماعية كلما اتجهنا إلى أعلى المنحنى، ويعبر ميل المماس عن التكلفة الاجتماعية الحدية ويرجع هذا الارتفاع السريع فى التكلفة الاجتماعية الحدية Social

Cost Marginal عند مستويات التعليم الثانوى والعالى، إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل اللازمة (من معدات وأجهزة ومواد ومدرسين ومساعدين وغير ذلك). ويضاف إلى ذلك أن الدول النامية تدعم بصورة ملحوظة التعليم الثانوى والعالى أى أن المجتمع (أو دافع الضرائب) هو الذى يتحمل معظم أو كل التكاليف وليس الأفراد. ويظهر ذلك بوضوح عند النظر إلى منحنى التكاليف الاجتماعية شكل (٧-أ ب) فى المرحلة الخاصة بالتعليم الثانوى وبصورة أكبر فى المرحلة الخاصة بالتعليم العالى حيث يأخذ المنحنى فى الصعود إلى أعلى بشكل حاد.

ويتضح من الشكل المذكور أن الاستراتيجية المثلى من وجهة نظر المجتمع (أى التى تحقق الحصول على أقصى عائد اجتماعى maximum social rate of return من الاستثمار فى التعليم)، هى التى تركز على اعطاء كل التلاميذ الحد الأدنى من سنوات التعليم وهى (م و) فى الرسم وهى مرحلة التعليم الابتدائى حيث تصل التكلفة الاجتماعية الحدية إلى أدنى حد ممكن ويصل العائد الحدى الاجتماعى إلى أقصى حد ممكن (انظر ميل المماسات على الرسم). وبعد انتهاء سنوات التعليم الابتدائى (م و) تأخذ التكاليف الاجتماعية الحدية marginal social cost فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى أى (المنفعة الحدية الاجتماعية) فى الانخفاض. وعلى ذلك فإن استثمارات جديدة (أو اضافية) سوف تعطى عائدا اجتماعيا سلبيا Negative social rate of return.

وخلاصة القول فإنه قد اتضح لنا من الشكل [٧-١ (أ، ب)] التعارض الكبير بين استراتيجية الاستثمار فى التعليم من وجهة نظر الأفراد (أو الاستثمار الخاص) ومن وجهة نظر المجتمع (أو الدولة). ويزداد هذا التعارض كلما تقدم التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة. وكذلك كلما قامت الحكومة بتقديم دعم كبير لتكاليف التعليم الثانوى والعالى، أى جعل تكلفته منخفضة بالنسبة للطلاب. ومن ثم فإن الطالب سوف يجد من مصلحته أن يحصل على الثانوى العام، ثم الالتحاق بالجامعة حيث يصل الدعم الذى تقدمه الدولة (أو المجتمع) إلى تكاليف التعليم إلى أقصاه، وخاصة بالنسبة للكليات العملية حيث ترتفع بصورة كبيرة التكلفة الحقيقية للتعليم. ويساعد استمرار الطلاب فى

طلب التعليم العالى تسعير الشهادات العليا تسعيرا مرتفعا، وكذلك التزام الدولة بتعيين الخريجين كما هو الحال فى مصر. يضاف إلى ما تقدم النظرة الإجتماعية الايجابية للحاصلين على المؤهلات العليا.

ونخلص مما تقدم بأن التوسع فى التعليم العالى وتحمل الدولة للجانب الأكبر من نفقات التعليم، هذا فضلا عن تميز الخريج بوظيفة جيدة ومرتب مرتفع، وفرص أفضل للترقى وشغل وظائف قيادية فى المجتمع، هذا بجانب ضمان الحكومة لتوظيف الخريجين، يترتب على كل ذلك سوء توزيع الموارد البشرية وذلك بتخريج أعداد كبيرة من خريجى الجامعات تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومى. واضطرار الكثير من الخريجين إلى الاشتغال فى وظائف تقل بكثير عن مستوى تعليمهم. أو بمعنى آخر يصبح الخريج أكثر تعليما Overeducated بالنسبة لطبيعة العمل. فمثلا نجد أن كثيرا من المهندسين الذين يعملون الآن فى شركات القطاع العام والمصالح الحكومية يقومون بأعمال روتينية لا تحتاج إلى مؤهلاتهم العالية ويمكن القيام بواسطة خريجى المدارس الصناعية ويمكن أن نقول نفس الشىء عن الكثير من خريجى كليات الزراعة وغيرها من الكليات العملية والنظرية.

والأخطر من ذلك أن الكثير من الخريجين بعد أن يذوقوا مرارة البطالة لفترة طويلة من الزمن فإنهم يقومون بأعمال حرة أو لحسابهم Self Employed وأن هذه الأعمال لا تحتاج لكل سنوات التعليم العالى التى قضوها فى الجامعات.

ولتصحيح ذلك فإنه يجب أن تعيد الدولة – وهى المستثمر الاساسى – توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الاساسى حيث ترتفع بصورة كبيرة العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع. ويصل الفرق بين التكلفة الحدية الاجتماعية والعائد الحدى الاجتماعى (شكل ٧-١ ب) إلى أقصاه. وتقلل من الاستثمارات الموجهة إلي التعليم العالى. كذلك فإنها يجب أن تتوسع فى التعليم المتوسط والفنى وتقلل من الاستثمارات فى التعليم المتوسط العام (الثانوى العام). (راجع الفصل الثالث والرابع).

كذلك فإنه يجب على الدولة أن تحمل المواطنين بنسبة من تكاليف تعليمهم على نحو ما سبق ذكره فى الفصل السابق ويجب أن تأخذ هذه النسبة فى الإرتفاع كلما

تقدم التلميذ فى مراحل التعليم الثانوى والعالى. وذلك حتى تعكس الرسوم المدرسية والجامعية جانبا من التكاليف التى يتحملها المجتمع. كذلك فإنه يجب على الدولة أن تتحلل تدريجيا من التزامها نحو تعيين الخريجين، حتى يشعر طلاب الجامعات بعبء قضية البطالة التى سوف يواجهونها. وهنا يبدأ سوق العمل فى أن يلعب دوره فى تقليل حماس الأفراد للالتحاق بالجامعات.

رابعا: بعض النتائج عن معدلات العائد عن الاستثمار فى التعليم:

وفى نهاية هذا الفصل نود أن نذكر بعض النتائج عن معدلات العائد عن الاستثمار فى التعليم وهى على النحو التالى:(١)

١- أن معدل العائد على الاستثمار فى التعليم هو أعلى من ١٠٪ وهو المعدل الذى تستخدمه الدول النامية كمعيار لقياس تكلفة الفرصة لرأس المال المستثمر.

٢- أن العائد من التعليم فى الدول النامية هو أعلى من العائد من الاستثمار فى التعليم فى الدول المتقدمة.

٣- أن المنافع الاقتصادية من تعليم المرأة هى أعلى بصفة عامة من الفوائد الاقتصادية التى تأتى من تعليم الرجل.

٤- أن العوائد الخاصة Private returns من التعليم هى أعلى من العوائد الاجتماعية Social returns من الانفاق على التعليم وخاصة فى مرحلة التعليم الجامعى.

٥- أن العوائد من التعليم الابتدائى (سواء الخاصة أو الاجتماعية) هى أعلى المعدلات التى يمكن الحصول عليها من مراحل التعليم المختلفة.

---

(1) T.O. Eisemon, The Consequences of Schooling: A Review of Research on the Outcomes of Primary Schooling in Developing Countries, The State University of New York (SUNY) 1982.